National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

إعادة تأهيل الأسد كابوس للمعارضة السورية.. طعنة في الظهر 2

لكسبرس 2

قمع قسد لانتفاضة دير الزور لا يعني النهاية 5

فورن بوليسي 5

معضلة الرياض في لبنان.. اتفاق الطائف بوابة عودة النفوذ السعودي 8

معهد هوفر 8

من أوروبا إلى الشرق الأوسط.. طريق جديد للكبتاغون المصنّع في سوريا 12

بوليتيكو 12

العنصرية ضد العرب كلفت تركيا 5 مليارات دولار هذا الصيف 14

يني شفق 14

الاحتجاجات الجديدة في سوريا تسلط الضوء على نقاط الضعف في قاعدة الأقليات التابعة للأسد 16

معهد واشنطن 16

دير الزور محاصرة بين القيادات المحلية الفاسدة والحوكمة الخارجية 21

معهد واشنطن 21

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

إعادة تأهيل الأسد كابوس للمعارضة السورية.. طعنة في الظهر

لكسبرس

(اللغة الفرنسية) 11 أيلول 2023

نص المقال: نشرت صحيفة "لكسبرس" الفرنسية تقريرًا تحدثت فيه عن محاولات التطبيع مع الرئيس السوري بشار الأسد التي تمثّل "طعنة في الظهر" بالنسبة للمعارضة السورية.

وقالت الصحيفة، في تقريرها الذي ترجمته "عربي21"، إنه بعد 12 سنة من الحرب الأهلية يسعى الدكتاتور السوري للعودة إلى الساحة الدولية بمساعدة جيرانه. وفي 19 أيار/ مايو في جدة، عاد الرئيس السوري المنبوذ بشّار الأسد مرة أخرى رئيسًا للدولة في نظر إخوانه العرب الذين طردوه من الجامعة العربية في سنة 2011.

بعد إعلان فوزه في انتخابات شكليّة في بلد مدمر، تعتبر إعادة قبوله في الحظيرة العربية استمرارًا منطقيًا لسلسلة طويلة من عمليات التقارب التي تسارعت بعد زلزال 6 شباط/ فبراير في تركيا وسوريا. وعلى خطى الإماراتيين، اختار السعوديون أيضا تغيير استراتيجيتهم تجاه دمشق بعد استئناف المحادثات مع الإيرانيين من خلال الاتفاقية الموقعة في بكين في آذار/ مارس.

- يبدو أن جامعة الدول العربية "تخلت عن السوريين.."

ذكرت الصحيفة أن هذه الديناميكية تمثل صفعة لمعارضي النظام الذين ما زالوا في سوريا أو في المنفى. وقال عمر الشغري، من فرقة عمل الطوارئ السورية، وهي منظمة تابعة للمعارضة السورية مقرها في واشنطن: "ليس الأمر مفاجئا، لأننا رأينا الدول العربية تميل في هذا الاتجاه، لكن ذلك يمثل طعنة في ظهر السوريين. إنها طريقة لإخبار الأسد أنه يستطيع الاستمرار في قتل شعبه وأنه سيعاد دمجه في المجتمع الدولي في نهاية المطاف."

قد يكون الأسد خرج من عزلته الدبلوماسية بعد 12 سنة من بدء الانتفاضة السورية التي خلفت 500 ألف قتيل و110 آلاف مفقود وأكثر من 7 ملايين لاجئ، إلا أن برمجيته تظل كما هي. تقول الناشطة السورية وفاء مصطفى، التي اختفى والدها المعارض السياسي منذ سنة 2013: "شعرت بالغضب والحزن والإحباط. إن تطبيع العلاقات مع نظام الأسد 'خيانة' لعدد لا يحصى من الضحايا وعائلاتهم. يبدو الأمر كما لو أن ذكريات أولئك الذين عانوا من الفظائع في دمشق قد تم محوها وتجاهلها."

وأوردت الصحيفة أن قمع المعارضين يستمر في جميع أنحاء البلاد، ولا يزال شمال غرب سوريا الذي تسيطر عليه المعارضة يتعرض للقصف من قبل القوات الموالية للنظام والجيش الروسي. ويتذكر جورج صبرا، المعارض السوري المخضرم ورئيس المجلس الوطني السوري، أن "الأسباب التي دفعت الدول العربية إلى قطع علاقاتها مع النظام لم تتغير. وبالنسبة لهذا التحالف المعارض الذي يتخذ من تركيا مقرا له، فإن قرار الجامعة العربية يرقى إلى التخلي عن السوريين وتركهم "دون دعم عربي رسمي."

لكن دول الخليج وعلى رأسها السعودية لا تعتبر ذلك أمرا مهما فهم يعتبرون أن استراتيجية العزلة لم تؤد سوى إلى تعزيز الوجود الإيراني في سوريا وجعلت هذا البلد دولة مخدرات تهدد المنطقة برمتها. ويضيف عمر الشغري، المعتقل السابق الذي تعرض للتعذيب بين سنتي 2012 و2015: "هذا ليس مفاجئا جدا من جانبهم نظرا لأن الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية أو مصر ليست ديمقراطيات بل أنظمة استبدادية متماسكة بين بعضها البعض."

وأشارت الصحيفة إلى أن تعاون الدول العربية مع الأسد لم يتم من دون ضمانات، إذ طُرحت مسألة عودة اللاجئين وكذلك قضية الاتجار بالكبتاغون، وهو مخدر صناعي تعتبر سوريا المنتج الرئيسي له. ورغم الوعود، فإن بشار الأسد لا ينظر بشكل إيجابي إلى العودة الجماعية لملايين السوريين ذوي الأغلبية السنية، وربما لن يفعل شيئا لوقف تجارة المخدرات التي يديرها بشكل رئيسي شقيقه ماهر والمليشيات الموالية لطهران. وعلى ضوء ذلك، يقول جورج صبرا: "إن ذلك مجرد وهم، فالنظام لن يستسلم بشأن قضية الكبتاغون. وهذا يقلل من تقدير النفوذ والقوة الإيرانية في سوريا."

في ظل هذه التطورات المثيرة للقلق، اجتمعت الهيئة العليا للمفاوضات - التي تضم المكونات السبعة للمعارضة السورية - في جنيف للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات في حزيران/ يونيو الماضي. وبعد مناقشات مكثفة، دعت الهيئة إلى استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة واعتبرت أن إعادة دمج النظام في الحظيرة العربية يحمل في طياته خطر رفض دمشق لأي حل سياسي. وأضاف جورج صبرا: "لن نتمكن من ضمان عودة اللاجئين وحل الوضع في سوريا إلا من خلال السعي المتضافر لعملية سياسية ذات مصداقية تستند إلى القرار عدد 2254 الصادر في سنة 2015 بشأن تغيير الحكم السياسي الداخلي."

لكن الأسوأ ربما لم يأت بعد نظرا لأن الرئيس التركي المعاد انتخابه حديثا، رجب طيب أردوغان - الأب الروحي للمعارضة السورية - سيكون مستعدا للحوار مع بشار الأسد وخاصة لحل مسألة اللاجئين السوريين، التي عادت إلى الواجهة خلال الانتخابات الرئاسية في أيار/ مايو 2023.

من جهته، يوضح نوار صبان، خبير الصراعات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ومقره تركيا، قائلا: "بالنسبة لتركيا، لا تقتصر عملية التطبيع على إعادة فتح السفارة فحسب. إنها مسألة أمن قومي ومراقبة الحدود لأن أنقرة حاضرة ومؤثرة في إدلب والشمال الغربي."

وأكدت الصحيفة أن كل الأنظار الآن تتجه نحو الغرب، "الصرح" الأخير أمام تطبيع العلاقات مع النظام السوري. يلخص عمر الشغري قائلا: "بعض الدول تتخذ خطوات في الاتجاه الصحيح: لقد أصدر الكونغرس الأمريكي قوانين مهمة وسيواصل القيام بذلك". يجب ألا ننسى أيضا القضايا المرفوعة ضد النظام السوري في ألمانيا وفرنسا وأمام محكمة العدل الدولية". واليوم، يبدو أن قانون قيصر، الذي يفرض عقوبات على أي شخص أو كيان يستثمر في سوريا، هو الضمانة الرئيسية ضد عودة بشار الأسد إلى الساحة الدولية.

(ترجمة عربي 21)

المصدر: لكسبرس

قمع قسد لانتفاضة دير الزور لا يعني النهاية

فورن بوليسي

جيريمي هودج

(اللغة الانجليزية) 15 ايلول 2023

نص المقال: رغم انتهاء المواجهات المسلحة في دير الزور بين "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ومقاتلي العشائر العربية تهدد الهزّة التي حصلت بمزيد من "الانتقام"، وهو ما سينعكس على استراتيجية أمريكا في المنطقة، حسب مجلة "فورن بوليسي."

وسلطت المجلة الأمريكية الضوء على المواجهات الأخيرة، وجاء في تقرير لها، اليوم السبت، أنه "يجب على واشنطن أن تكرس تركيزاً كافياً لسورية والمنطقة الأوسع لضمان عدم ظهور انقسامات مماثلة بين قسد والفصائل العربية الأخرى المتحالفة معها."

وترى المجلة الأمريكية أن "الفشل في القيام بذلك سيخلق مساحة للخصوم، لتقويض مكاسب واشنطن، التي حققتها بشق الأنفس."

ويهدد "اندلاع العنف العربي الكردي بإخلال التوازن الدقيق الذي أبقى تنظيم الدولة الإسلامية وخصوم الولايات المتحدة الآخرين في وضع حرج." ومنذ عام 2017، تمكنت واشنطن من منع عودة تنظيم "الدولة" وكبح التوسع الإيراني والروسي، مع الحفاظ على بصمة عسكرية محدودة. وقد فعلت ذلك من خلال العمل مع "قوات سوريا الديمقراطية"، وهو تحالف غير مستقر من الشركاء المحفوف بالخصومات الداخلية، والآن بدأت الشقوق الأولى فيه بالظهور، وفق "فورن بوليسي."

-ماذا حصل؟

في وقت سابق من هذا الشهر، نجت "قسد" التي يهيمن عليها الأكراد بصعوبة من أكبر ضربة لحكمها منذ تشكيلها في عام 2015.

وفي الفترة من 27 أغسطس إلى 6 سبتمبر، طرد الآلاف من رجال القبائل العربية "قسد" من عشرات المدن، وبلدات في محافظة دير الزور شرقي سورية، في اشتباكات خلفت ما بين 150 إلى أكثر من 350 قتيلاً.

ويقسم نهر الفرات دير الزور إلى نصفين شمالي وجنوبي، حيث "قسد" ونظام بشار الأسد على المناطق الأولى والأخيرة، على التوالي.

النصف الشمالي هو الجزء الوحيد من سورية الذي تسيطر عليه "قسد"، والذي لا يوجد به سكان أكراد أصليون، مما يجعل حكم المجموعة أكثر صعوبة من أي منطقة أخرى في البلاد.

ويعد شمال دير الزور أيضاً موطناً لأكبر عدد من حقول النفط والغاز السورية، مما يضعه في مرمى نظام الأسد وداعميه الإيرانيين والروس، الذين سعوا منذ فترة طويلة إلى استعادة المنطقة واحتياطياتها القيمة من الطاقة.

كما أن تنظيم "الدولة" أكثر نشاطاً في دير الزور من أي منطقة أخرى في البلاد، حيث يبتز مبالغ كبيرة من تجار النفط، ويستخدمها التنظيم لتمويل نفسه وينفذ هجمات شبه أسبوعية على جانبي نهر الفرات.

كما أن موقعها على طول الحدود السورية مع العراق يجعل من دير الزور مهمة لكل من إيران وتنظيم "الدولة"، اللذين يستخدمان المنطقة لتهريب الأسلحة والأفراد عبر المنطقة.

وفي خضم هذه المنافسة الشديدة بين القوى الخارجية، شعرت القبائل المحلية في شمال دير الزور منذ فترة طويلة بالتجاهل، واتهمت "قسد" بتحويل الإيرادات من حقول النفط والغاز في المنطقة إلى المناطق التي يقطنها عدد أكبر من السكان الأكراد.

وكان التمرد القبلي في وقت سابق من هذا الشهر محاولة من قبل الزعيم المحلي إبراهيم الهفل وآخرين للسيطرة على المنطقة وإجبار الولايات المتحدة، على الاعتراف بإنشاء دويلة عربية تتمتع بالحكم الذاتي ومستقلة في شمال دير الزور.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الدعوات العامة لضبط النفس، ظل المسؤولون العسكريون والدبلوماسيون الأمريكيون صامتين إلى حد كبير خلال القتال، خوفاً من الانحياز علناً إلى أي طرف في صراع بين مجموعتين تحتاجهما واشنطن بشدة للعمل معاً لمنع عودة تنظيم "الدولة."

وكان العديد ممن شاركوا في الأيام الأولى للانتفاضة أعضاء في "مجلس دير الزور العسكريط، وهو الذراع المحلي لـ"قسد"، الذي يدير المنطقة نيابة عنها ويخضع لقيادة المجموعة التي يهيمن عليها الأكراد.

ومنذ عام 2017، قاتلت "قسد" إلى جانب "المجلس" تنظيم "الدولة"، ومع ذلك، فإن الأحداث العنيفة التي وقعت في وقت سابق من هذا الشهر تهدد بإفساد هذه الشراكة وتخريب علاقات "قوات سوريا الديمقراطية" مع المجتمعات المحلية.

"ليست النهاية"

وعلى الرغم من أن "قسد" يبدو أنها قمعت التمرد، إلا أنها بفعلتها هذه قتلت أو سجنت أو أبعدت شريحة كبيرة من القيادة العسكرية والقبلية في المنطقة، وفي ما توضح المجلة الأمريكية.

وأعلن القائد العام لـ"قسد"، مظلوم عبدي منذ ذلك الحين عن عفو عام عن أولئك الذين شاركوا في الانتفاضة، باستثناء أولئك الذين تتهمهم المجموعة بأن لهم علاقات مع "قوى خارجية."

ومنذ بدء القتال، زعمت "قسد" أن قادة التمرد العشائري يتعاونون مع نظام الأسد استعداداً لتسهيل سيطرة الأخير على شمال دير الزور.

وتشير مصادر موثوقة إلى أن رئيس مجلس دير الزور، أحمد الخبيل ربما كان في الواقع يحمل مثل هذه النوايا.

ومع ذلك، استخدمت "قسد" منذ ذلك الحين هذه التهمة للإشارة إلى معظم أولئك الذين شاركوا في القتال، وكذريعة لمزيد من حملات القمع.
ومنذ دعوة عبدي، اعتقلت "قوات سوريا الديمقراطية" المزيد من زعماء القبائل الذين يُعتقد أنهم شاركوا في القتال، بدلاً من إطلاق سراحهم.
وبحسب ما ورد التقى مسؤولون أمريكيون في الأيام الأخيرة مع أقارب الهفل الذين يعيشون في قطر في محاولة للمصالحة بين الجانبين.
لكن حملة الاعتقالات الكبيرة التي تشنها "قسد"، إلى جانب الدماء الهائلة التي أراقت خلال الانتفاضة التي استمرت 11 يوماً، تعني أن المنطقة لن تعود على الأرجح أبداً إلى الوضع الراهن الذي تحقق بعد هزيمة تنظيم "الدولة"، في أواخر عام 2017.
ونتيجة لذلك، ستكون "قسد" مقيدة بشكل كبير في قدرتها على منع عودة خلايا التنظيم، ومنع نظام الأسد وروسيا وإيران من المطالبة بالاحتياطيات النفطية القيمة في دير الزور.

"موقف صعب"

وتضع هذه الأحداث الولايات المتحدة في موقف صعب، حسب ما تشير "فورن بولسي."
ومنذ تدخلها في سورية في أواخر عام 2014، بذلت الولايات المتحدة جهداً أكبر لحماية شمال سورية من هجمات القوى الخارجية أكثر من أي منطقة أخرى تحت سيطرة "قسد."
في 7 فبراير 2018، قتلت الغارات الجوية الأمريكية المئات من مرتزقة فاغنر الروس الذين عبروا إلى المنطقة للسيطرة على حقل غاز كونيكو، الذي يستضيف الآن واحدة من أكبر القواعد الأمريكية في البلاد.
وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، أطلقت تركيا حملة كبيرة لطرد "قسد" من منطقة تبلغ مساحتها 1200 كيلومتر مربع (463 ميلاً مربعاً) على طول حدودها مع سورية.
وكشرط لتحقيق وقف إطلاق النار بين الجانبين، وافقت الولايات المتحدة على إجلاء قواتها من مواقع الخطوط الأمامية في محافظات حلب والرقة وشمال غرب الحسكة، والسماح للجنود الروس باستبدال القوات الأمريكية المنتهية ولايتها.
ومع ذلك، رفضت واشنطن التخلي عن سيطرتها على احتياطيات النفط والغاز في دير الزور وجنوب شرق الحسكة، لأن القيام بذلك من شأنه أن يخاطر بتشجيع أطراف أخرى في الصراع السوري على السيطرة على المنطقة.
وبالنسبة لتنظيم "الدولة" ونظام الأسد على وجه الخصوص، فإن السيطرة على هذه الحقول من شأنها أن تزيد بشكل كبير من وصول الطرفين إلى العملات الأجنبية، مما يمكنهم من التوسع وتهديد توازن القوى الإقليمي، وفق المجلة الأمريكية.
وتشير "فورن بوليسي" إلى أن الانتفاضة العشائرية ورغم أنها قد هُزمت على ما يبدو، إلا أن تأثيرها سيكون كبيراً.
ومن المرجح أن تدفع التجربة المشتركة في القتال ضد عدو مشترك العائلات والعشائر والقبائل في دير الزور التي لديها تاريخ سابق من النزاعات إلى وضع خلافاتها جانباً للتركيز على الهدف المشترك المتمثل في "الانتقام."
وما سبق يوفر وقوداً كافياً لتمرد طويل الأمد.
ومن المرجح أن يتم التودد إلى الخبيل والهفل وأقاربهما وأتباعهما الذين لا يمكن إعادة دمجهم في النظام القائم من قبل عدد لا يحصى من الجهات الفاعلة الأخرى التي سعت بالفعل منذ فترة طويلة إلى زعزعة استقرار هذه المنطقة الحيوية.

(ترجمة موقع السورية)

المصدر: فورن بولسي

معضلة الرياض في لبنان.. اتفاق الطائف بو ابة عودة النفوذ السعودي

معهد هوفر

حنين غدار

(اللغة الإنجليزية) 12 ايلول 2023

نص المقال: سلطت الزميلة في معهد واشنطن، حنين غدار، الضوء على تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية ولبنان وتباينها بين الصداقة والعداء، والجمع بينهما في وقت واحد أحيانا، مشيرة إلى أن هذا النمط من العلاقات جعل السعودية في مأزق.

وأن السبب الرئيسي وراء خيبة الأمل السعودية في لبنان هو قوة حزب الله وراعيه الإيراني، ومع ذلك، فقد كانت المملكة تعاني أيضًا نوعًا مختلفًا من الاستياء، ينبع من خداع أقرب حلفائها اللبنانيين.

وفيما يلي نص المقال:

لم تعد السعودية تعتبر لبنان أولوية، فاليمن وأمن الخليج وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية لها الأولوية، لكنها لا تزال غير قادرة على التخلي عن لبنان بالكامل. وتسير المملكة على خط رفيع بين عدم ارتياحها إزاء سيطرة إيران المتزايدة على الدولة اللبنانية ورغبتها في مساعدة بلد هش، يحتفظ، على الأقل، بأهمية عرضية بالنسبة للمجتمع الدولي.

- تاريخ موجز لخيبة الأمل

كان اتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان عام 1990، بمثابة بداية التدخل السعودي، حيث ضخت المملكة مليارات الدولارات لإعادة إعمار البلاد ومواجهة النفوذ المتزايد للنظام الإيراني.

وتمكن رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، الذي اعتبرته المملكة مواطنًا مخلصًا لكلا البلدين، من تحقيق الخطة السعودية في لبنان، والتي ركزت على إعادة الإعمار والاستثمارات وتطوير القطاع المالي، مع القليل من الاهتمام بالتاريخ الجماعي للحرب، والصراع الطائفي، أو الهيمنة السورية المتنامية في لبنان.

وعندما أدرك الحريري أخيراً صعوبة الموازنة بين الأجندة السياسية السورية الإيرانية في لبنان وخططه الاقتصادية والتنموية الخاصة، اغتاله حزب الله في عام 2005، ما أدى إلى احتجاجات حاشدة وتشكيل ائتلاف 14 آذار/مارس.

وحظي هذا التحالف السياسي بدعم كبير، مالياً وسياسياً، من قبل السعودية، التي كانت تأمل أن يواصل الابن، سعد الحريري، عمل والده، لكن هذه الآمال سرعان ما تحطمت عندما قرر سعد التوصل إلى تسوية مع حزب الله.

وفي الوقت نفسه، تعرضت قيادة 14 آذار/مارس للاغتيالات والتهديدات، مع تزايد انزعاج السعودية بسبب نفوذ إيران المتزايد وقوتها العسكرية في الخليج واليمن. وأصبح لبنان مخيبا للآمال، وانتقل إلى ذيل أولويات السعودية في المنطقة.

وخسر الحريري الدعم السعودي، لكن المملكة لم تعد مهتمة بإيجاد بديل أو تمكين ما تبقى من تحالف 14 مارس/آذار.

ومع انسحاب السعودية، سارعت إيران إلى ملء فجوة القوة. وفي عام 2016، أصبح ميشال عون رئيساً للبنان ودمية إيران.

وفاز حزب الله وحلفاؤه في الانتخابات النيابية عام 2018، واستولى على معظم القرارات الأمنية والمالية والسياسية في لبنان، ما أدى بالبلاد إلى انهيار مالي.

وكانت الفجوة داخل المجتمع السني مغرية أيضاً، وقد نجح حزب الله في التسلل إلى الأجزاء الأكثر ضعفاً في ذلك المجتمع.

وعلى الرغم من القرار السعودي بالانسحاب من المشهد السياسي اللبناني، واصل حزب الله تحدي المملكة بتصريحات نارية، واتهمها بدعم تنظيم الدولة في سوريا، ثم قصف المملكة ودول الخليج الأخرى بشحنات متعددة من الكبتاجون، مهربة داخل المنتجات الزراعية اللبنانية.

وبعد عدد من المناوشات الدبلوماسية، وحظر الواردات اللبنانية، وانسحاب سفراء دول مجلس التعاون الخليجي، تجد السعودية نفسها على مفترق طرق: إما الاستمرار في مساعداتها السياسية والإنسانية المحدودة للبنان، أو تجاهل هذا البلد المزعج وترك اللبنانيين يحصدون عواقب الهيمنة الإيرانية على بلادهم.

- منظور طويل المدى

وفي الشهر الماضي، جددت السعودية وعدد من دول الخليج دعوتها لمواطنيها إلى مغادرة لبنان. ورغم أن هذا التحذير جاء مباشرة بعد جولة عنيفة من الاشتباكات التي اندلعت في مخيم عين الحلوة للاجئين في صيدا، إلا أنه ينبغي النظر إليه في سياق منظور سعودي أوسع بشأن لبنان، أي استمرار الضغط السياسي على النخبة السياسية في لبنان.

ويبدو أن هذا جزء من السياسة السعودية الحالية في لبنان: الحب القاسي، أو الضغط السياسي الذي لا هوادة فيه على القادة السياسيين اللبنانيين، على الرغم من الاتفاق الأخير الذي تدعمه الصين بين المملكة وإيران.

وبالنسبة للقيادة السعودية، لم يستفد لبنان - وربما لن يستفيد - من أي تسوية إقليمية ما لم ينفذ الإصلاح ويتوصل إلى تفاهم مع صندوق النقد الدولي.

فلبنان بحاجة إلى الاختيار بين التبعية لإيران وهويته العربية، وهذا هو المبدأ الذي يحكم مشاركة السعودية في الجهود الدولية الأخيرة للضغط على لبنان لانتخاب رئيس وإنهاء الفراغ المؤسسي.

وافقت السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة وفرنسا مؤخراً على المشاركة في عملية اختيار الرئيس اللبناني، بعد مسعى فرنسا الفاشل والمثير للقلق، الذي أدى مؤقتاً إلى تقدم مرشح حزب الله للرئاسة، سليمان فرنجية.

ولا تدعم أي من هذه الدول مرشحاً محدداً، ولكن من الواضح أن الرئيس الجديد لا يمكن أن يكون حليفاً لحزب الله، ويجب أن يكون قادراً على تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاح. وبالنسبة للسعودية، من الضروري أيضًا تنفيذ اتفاق الطائف بعد سنوات من التأخير والتردد. تنبع الحاجة الملحة لتنفيذ الاتفاق من الخوف المشروع من خطط حزب الله لتغيير الدستور، وإعادة هيكلة تقاسم السلطة في لبنان، وفرض تقسيم ثلاثي للبرلمان يحصل بموجبه الشيعة على ثلث المقاعد بدلاً من ربعها.

وفي ظل سلاح حزب الله وهيمنته على المجتمع الشيعي، فإن الحصول على المزيد من المقاعد في البرلمان يعني سيطرة إيرانية أكبر على مؤسسات الدولة.

ومن شأن مثل هذه التغييرات أن تؤثر على تشكيل أي حكومة جديدة، بما في ذلك التعيينات السياسية والأمنية، ما لا يترك أي مجال لمقاومة الهيمنة الإيرانية.

ومن الممكن أن يكون تنفيذ اتفاق الطائف وسيلة لعرقلة خطط حزب الله لإعادة هيكلة تقاسم السلطة في لبنان؛ أي منع إيران من التأثير على هوية لبنان وديناميكياته السياسية.

هناك عدد من البنود الحاسمة في الاتفاق التي لم يتم تنفيذها، وإذا تم تنفيذها، فمن الممكن أن تعمل على تمكين مؤسسات الدولة والقضاء على الانقسامات السياسية الطائفية، بالإضافة إلى إضعاف حزب الله وحلفائه. وبالنسبة للسعودية، هذه مواجهة وجودية تتجاوز الرئاسة بكثير، ولكنها يمكن أن تبدأ بها.

على أية حال، من المؤكد أن السعودية لن تعود أبداً إلى سياسة "دفتر الشيكات المفتوح" في لبنان، أي ضخ المليارات في ذلك البلد دون شروط أو نتائج فورية.

لقد ولت تلك الأيام، وإذا قررت السعودية تأييد لبنان مرة أخرى، فإنها ستطالب بالنتائج: تراجع جذري في نفوذ إيران في لبنان، وتنفيذ اتفاق الطائف، وتنفيذ القرارات الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن 1701، وإصلاحات جدية من خلال برنامج صندوق النقد الدولي.

لن تدعم السعودية لبنان دون شروط بعد الآن، ومع ذلك فقد تستثمر في لبنان، وأي تقدم سيكون مشروطا بتنفيذ اتفاق الطائف.

دور الولايات المتحدة

وينبغي أيضاً أن يكون تنفيذ الإصلاحات وإضعاف حزب الله في لبنان من أولويات الولايات المتحدة. وسواء أبصر الاتفاق السعودي الإسرائيلي، الذي توسطت فيه الولايات المتحدة، النور قريباً أم لا، فإن السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة ستظل ترى أن حزب الله في لبنان يشكل تهديداً لمصالحها.

لن تؤثر الاتفاقيات السعودية مع إسرائيل أو إيران أو الصين أو روسيا على سياستها تجاه لبنان، لكن هناك عامل واحد سيؤثر عليها، وهو دور الولايات المتحدة الأكثر قوة في لبنان.

والولايات المتحدة هي أكبر جهة مانحة للبنان اليوم. ومنذ عام 2010، تجاوزت المساعدات الأمريكية للبنان 4 مليارات دولار، لكن لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه لبنان تتجاوز المساعدات الأمنية والإنسانية، بالإضافة إلى عدد من العقوبات المحددة.

فقد تم تفويض معظم الجهود من أجل التغيير في القيادة اللبنانية إلى فرنسا، التي يمثلها اليوم مبعوثها الخاص، جان إيف لودريان.

وقد تقرر السعودية تعزيز جهودها في لبنان إذا كانت هناك سياسة أمريكية واضحة ونهج أكثر عملية، خاصة إذا كانت هذه السياسة الأمريكية تتضمن التصدي للمصالح الإيرانية.

ويمكن أن تشمل مثل هذه السياسة، على سبيل المثال، المزيد من العقوبات ضد حلفاء حزب الله السياسيين ومجتمع الأعمال التابع له، وكشف روابط حزب الله بالحوثيين أو بعض الجماعات المرتبطة بإيران في الخليج.

وإضافة لذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على الحد من تهريب الكبتاجون وكذلك تجنيد حزب الله الأخير للمقاتلين السنة في لبنان والمخيمات الفلسطينية.

لا شك أن هناك عيوباً في اتفاق الطائف، فعلى سبيل المثال، تم نزع سلاح جميع الميليشيات، لكن حزب الله حصل على استثناء، وتم التعامل معه على أنه "قوة مقاومة" وليس ميليشيا، لمحاربته الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب.

كما اعترف الاتفاق بالقضاء على الطائفية السياسية كأولوية وطنية، لكنه لم يحدد إطاراً زمنياً لتحقيق هذا الهدف، بينما أقر في الوقت نفسه تقسيماً طائفياً للسلطة في البرلمان.

كما تعامل الاتفاق مع النظام السوري باعتباره وسيط السلطة في لبنان بعد الحرب، وهو الدور الذي أساء النظام استغلاله ومدده حتى عام 2005.

وعلى الرغم من هذه العيوب، فإن الاتفاق يحتوي على عناصر معينة يمكن للولايات المتحدة تسليط الضوء عليها وإيجاد أرضية مشتركة بشأنها مع السعودية.

على سبيل المثال، يتضمن الاتفاق مصطلحات تهدف إلى الإصلاحات، واستقلال القضاء، واللامركزية الإدارية، وقانون انتخابي جديد وغير طائفي، وتشكيل مجلس الشيوخ.

يعد تحديث اتفاق الطائف أمراً حيوياً، لكن البداية قد تكون المزيد من تنفيذ أحكامه الحالية. وقد تسهل مثل هذه الإصلاحات عودة الدعم السعودي، وإلا فإن لبنان سيستمر في الانجرار إلى فلك إيران، مع أولوية التشيع السياسي وترسيخ هيمنة حزب الله.

(ترجمة الخليج الجديد)

المصدر:معهد هوفر

من أوروبا إلى الشرق الأوسط.. طريق جديد للكبتاغون المصنّع في سوريا

بوليتيكو

كلوديا تشيابا

(اللغة الانجليزية) 13 ايلول 2023

نص المقال: تعتبر أوروبا مركز عبور رئيسي للكبتاغون، المخدر المحظور والرخيص الشائع في الشرق الأوسط والذي يستفيد منه نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا بشكل مباشر.

ونقلت المجلة تقريرا لمركز الرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان (EMCDDA) ومكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية الألمانية(BKA) ، يتحدث عن استخدام تجار المخدرات للدول الأوروبية لشحن أقراص كبتاغون المسافرة من الشرق الأوسط إلى شبه الجزيرة العربية.

وأكد التقرير الأوروبي، أن تهريب "الكبتاغون الذي يتم بيعه بالتجزئة في الشارع بحوالي 3 دولارات للحبة" عبر أوروبا يهدف إلى تجنب الضوابط التي تفرضها السلطات في البلدان المستهدفة، حيث لن تشك السلطات بإمكانية شحن الكبتاغون من الاتحاد الأوروبي.

ويسبب مخدر الكبتاغون وهو عقار من عائلة الأمفيتامينات، الإدمان بشكل كبير ويتم إنتاجه واستهلاكه على نطاق واسع في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا ولبنان، حيث تقدر قيمة تجارته بـ 57 مليار دولار.

ويرتبط إنتاج هذا المخدر على نطاق واسع بنظام الأسد في دمشق، حيث تمتد علاقات تجارة المخدرات بالعديد من المسؤولين السوريين وأفراد عائلة الأسد .

وبحسب التقرير، فقد أكدت السلطات الألمانية أن تجارة الكبتاغون تتم تحت رعاية نظام الأسد الذي يستفيد بشكل مباشر من الشحنات.

ويوفر الكبتاغون "شريان حياة ماليا" لآلة الحرب التابعة للنظام السوري، وفقا للحكومة البريطانية، التي كتبت في وقت سابق من هذا العام أن شقيق الرئيس السوري، ماهر الأسد، يقود وحدة الجيش السوري التي تسهل توزيع وإنتاج المخدرات.

ولم ترد الحكومة السورية على الفور على طلبات متعددة للتعليق.

وفي وقت سابق من هذا العام، انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في فرض عقوبات على سوريين مرتبطين بتجارة الكبتاغون بما في ذلك أفراد من عائلة الأسد، ومسؤولون في الجيش السوري وقادة الميليشيات التابعة للنظام.

- مركز العبور الأوروبي

تقول المجلة، إن أوروبا ليست "سوقا استهلاكية مهمة" للكبتاغون، حيث يقع معظم السوق في بعض دول الشرق الأوسط وفي شبه الجزيرة العربية، لا سيما السعودية، التي كانت وجهة أكبر شحنات كبتاغون في العالم في السنوات الأخيرة.

وأحبطت الإمارات، الخميس، محاولة تهريب أكثر من 80 مليون قرص كبتاغون إلى داخل البلاد، بحسب ما أعلنته وزارة الداخلية الإماراتية، حيث عثرت على 13 طنا من الحبوب، تبلغ قيمتها السوقية 700 مليون يورو، مخبأة في خمس حاويات شحن.

وعلى الرغم من عدم وجود سوق للمخدرات، أصبحت أوروبا مركز عبور مفضل.

وفقا لتقرير مركز الرصد الأوروبي، الذي جمع بيانات من النمسا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا ورومانيا، فقد صادرت السلطات عدة شحنات كبيرة من أقراص كبتاغون في أوروبا منذ عام 2018، معظمها في طريقها إلى دول شبه الجزيرة العربية.

وفي المجمل، تم ضبط ما يقرب من 127 مليون قرص و1773 كيلوغراما (10.6 ملايين قرص إضافي) في الدول الأوروبية، وفقا للبيانات المجمعة للتقرير، مع تسجيل أكبر كمية مصادرة في إيطاليا عام 2020. وبينت المجلة، "عند وصول الشحنات إلى أوروبا يتم إعادة توجيهها مباشرة إلى بلدان الوجهة أو تفريغها وإعادة تعبئتها في الاتحاد الأوروبي وإرسالها."

- إنتاج كبتاغون هولندي

ووجد تقرير مركز الرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان، أدلة على إنتاج كبتاغون في أوروبا، معظمه ينتج داخل هولندا.

وكشفت السلطات الهولندية عن موقع أو اثنين من مواقع الإنتاج الكبيرة، حيث يتم إنتاج أقراص كبتاغون من مسحوق الأمفيتامين على أراضيها كل عام. وأوضح التقرير، "يعتقد أن إنتاج أقراص الكبتاغون ليس نشاطا نموذجيا لمنتجي المخدرات الاصطناعية في البلاد، بل هو وسيلة انتهازية لكسب المال."

ووفقا للتقرير، فإن معظم المواطنين السوريين واللبنانيين هم المتورطون في تجارة تهريب الكبتاغون، حيث يقيم بعضهم في الاتحاد الأوروبي وآخرون يقومون بزيارات متكررة إلى المنطقة، في حين لا يبدو أن الشبكات الإجرامية المتعلقة بالمخدرات في الاتحاد الأوروبي متورطة بالأمر.

ويدعو التقرير إلى استجابة منسقة من الاتحاد الأوروبي لمعالجة القضيتين الرئيسيتين، الأولى هي إنتاج أقراص كبتاغون داخل الاتحاد الأوروبي، والثانية، استخدام دول الاتحاد الأوروبي كمناطق عبور المخدرات المنتجة في أماكن أخرى.

(ترجمة عربي 21)

المصدر: بوليتيكو

العنصرية ضد العرب كلفت تركيا 5 مليارات دولار هذا الصيف

يني شفق

ياسين أقطاي

(اللغة التركية) 16 ايلول 2023

نص المقال: إن تصاعد حدة الخطاب العنصري وكراهية الأجانب في تركيا يعود سلبا على الاقتصاد التركي، مشيرا إلى أن هدف العنصريين لا يقتصر على خلق شعور بالكراهية ضد العرب فقط، بل يسعى بشكل أساسي إلى تحويل السياحة والاستثمارات العربية بعيدا عن تركيا.

وتوالت في الآونة الأخيرة الاعتداءات التي طالت المقيمين والسياح العرب في تركيا، كما سجلت حالة قتل لمواطن مغربي في إسطنبول إثر خلاف مع سائق تكسي، ما أدى إلى إطلاق حملات في المغرب ودول خليجية لمقاطعة السياحة التركية.

واعتبر أقطاي وهو مستشار سابق للرئيس رجب طيب أردوغان في حزب العدالة والتنمية، أن "الهجمات الإرهابية التي طالت أسواقا ومرافق عامة في مدن تركية مختلفة قبل سنوات، هدفت إلى إظهار تركيا على أنها بلد غير آمن، ما تسبب بتدمير الجهود المعاكسة التي بذلتها وزارة السياحة لدحض مثل هذه الادعاءات."

ورأى الكاتب التركي أن "الذين وقفوا وراء تلك الهجمات كانوا يسعون إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد عبر استهداف القطاع السياحي الذي يعد أحد أهم الروافد الاقتصادية التي تعتمد عليها أنقرة، إذ تستجيب السياحة بسرعة كبيرة للشعور بانعدام الأمن."

وأضاف أن "الذين لم يستطيعوا تقويض السياحة بالإرهاب، وجدوا طريقة أخرى من خلال تأجيج كراهية الأجانب"، مشيرا إلى أن "الخطابات والأفعال العنصرية ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة ضد العرب، لا تبقى داخل البلاد بل تصل إلى العالم العربي".

وأدى الخطاب العنصري المتصاعد ضد العرب إلى إلغاء كثير من الحجوزات والرحلات السياحية خلال الصيف الجاري، كما تسبب بانتقال العديد من الاستثمارات إلى الخارج ما كلف تركيا خسائر لا تقل عن 5 مليارات دولار، وفقا لأقطاي.

وفي ضوء ما سبق، تساءل الكاتب التركي عن "أوجه اختلاف الخطابات والاعتداءات العنصرية، التي كلفت تركيا مليارات الدولارات في بضعة أشهر، عما وصفه بالأعمال الإرهابية، من حيث النية والغرض."

وشدد أقطاي على خطورة الوضع فيما يتعلق بعواقب كراهية الأجانب، وخاصة الخطاب المعادي للعرب، وذلك في نقل لمقابلات متسلسلة مع رجال أعمال سوريين، أوردتها الأكاديمية وأستاذة العلوم السياسية، زاهدة توبا كور.

وقالت كور: "في الآونة الأخيرة، ومع المبالغة في نشر الجرائم المرتكبة ضد السوريين في وسائل الإعلام العربية، أصبح ينظر إلى تركيا تدريجيا على أنها دولة عنصرية في الدول العربية."

وأضافت أن "المواطنين الأتراك لا يدركون حجم الضرر الذي لحق ببلدهم لأن أوميت أوزداغ ورفاقه ينشرون سم العنصرية."

ويعتبر أوزداغ، زعيم حزب النصر القومي اليميني، أحد أشد السياسيين المحرضين على اللاجئين السوريين والعرب في تركيا، سواء كانوا مقيمين أم سياحا.

وأشارت كور في حديثها إلى أن الأجانب ينهون استثماراتهم في تركيا بسبب العنصرية، ومعظمهم من التجار العرب الذين أسسوا شركات في البلاد وتوقفوا عن القدوم إلى تركيا هذا الصيف وقالوا: "أغلقوا الشركة وحساباتها لا نريد أن نأتي إلى تركيا ونقوم بأعمال تجارية مرة أخرى."

إلى ذلك، علق كاتب المقال بأن "مجرد النظر إلى هذه الصورة يكفي لفهم أهداف الذين يحرضون بشكل غير مسؤول على كراهية الأجانب والكراهية ضد العرب"، موضحا أنهم "يسعون إلى إلحاق الضرر في الدولة التركية وشعبها بشكل أكثر خبثا من حزب العمال الكردستاني"، بحسب تعبيره.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أكد أن حكومته لن تسمح بتفشي العنصرية وكراهية الأجانب في البلاد، مشددا على أن "وصمة الاستعمار والعنصرية والفاشية لم تكن موجودة أبدا في أي مرحلة من مراحل التاريخ التركي".

المصدر: بني شفق

الاحتجاجات الجديدة في سوريا تسلط الضوء على نقاط الضعف في قاعدة الأقليات التابعة للأسد

معهد واشنطن

إريك يافورسكي

(اللغة الانجليزية و العربية) 08 ايلول 2023

نص المقال: قد تساعد الاضطرابات المتزايدة في السويداء وغيرها من المناطق الموالية تقليدياً للنظام، في إرغام الأسد على تلبية المطالب المحلية والأمريكية ومطالب الحلفاء القائمة منذ فترة طويلة.

منذ 16 آب/أغسطس، شهدت محافظة السويداء التي تقع في جنوب سوريا والتي يشكل الدروز 90 في المائة من سكانها، موجة احتجاجات أشعلت فتيلها القضايا الاقتصادية والركود السياسي، وندّد فيها السكان المحليون بشكل متزايد بنظام الأسد ودعوا إلى الإطاحة به. وتضمن الكثير من هذه الدعوات شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وهو شعار احتجاجي رئيسي تردد في جميع أنحاء الشرق الأوسط خلال حركة "الربيع العربي" في العقد الماضي. وفي حين أن نسبة الدروز لا تتعدى 3 في المائة من إجمالي عدد السكان في سوريا، إلّا أن هذه الطائفة لعبت على مرّ التاريخ أدواراً مهمة داخل النظام ومؤسسته الأمنية.

وفي مناطق أخرى، اندلعت احتجاجات أصغر حجماً تضامناً مع المظاهرات الأكبر في السويداء ودرعا، وامتدت إلى حلب ودير الزور وحمص وجرمانا بالقرب من دمشق، التي تضم عدداً كبيراً من السكان الدروز.

وفي وقت سابق من هذا الصيف شهدت جرمانا احتجاجات ركزت على قضايا العملة والاقتصاد، إلا أن هذه الجولة الأخيرة كانت أكثر حدة في انتقاد النظام والدعوة إلى إنهاء عهد الأسد. وتعرّض النظام أيضاً للتنديد العلني من قبل حركات الاحتجاج الجديدة التي اندلعت في صفوف ناخبيه العلويين الأساسيين في معاقلهم على طول الساحل.

ونظراً لمدى أهمية السويداء والدروز لإحكام قبضة بشار الأسد على السلطة، فإن الاحتجاجات تسلط الضوء على الضعف الاقتصادي الشديد لنظامه أمام العقوبات الدولية وغيرها من الأدوات. ويمنح ذلك الولايات المتحدة وشركائها نفوذاً متزايداً بينما لا تزال دمشق تتلكأ في التفاوض على تسوية سياسية للحرب.

- احتجاجات السويداء

في جنوب سوريا وحده، تشير تقديرات "منظمة مراقبة حقوق الإنسان السورية" ("إيتانا") إلى أن أكثر من 10 آلاف شخص شاركوا في المظاهرات في 200 موقع منذ 20 آب/أغسطس. وأفاد الموقع الإخباري المحلي للمعارضة، "السويداء 24"، أن 2000 شخص شاركوا في الاحتجاجات في جميع أنحاء المحافظة في 1 أيلول/سبتمبر، ووصف هذه الأرقام اليومية بأنها "غير مسبوقة". وقد رفض السكان المحليون حتى الآن دعوات المغتربين لتشكيل أحزاب جديدة وعقد مؤتمر سياسي، كما رفضوا دعوات الانفصال، معتبرين السويداء موطنهم الشرعي داخل سوريا.

وفي 15 آب/أغسطس، أصدر الأسد قراراً بمضاعفة أجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام مع خفض دعم الغاز أيضاً. وارتفعت أسعار الديزل بنسبة 180 في المائة فور صدور القرار، ثم قفزت بنسبة 45 في المائة بعد أسبوعين. وحتى مع زيادة الأجور، تظل تكاليف الغذاء باهظة بالنسبة إلى الأسرة السورية المتوسطة. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 60 في المائة هذا العام، مما سيؤدي إلى تراجع القوة الشرائية لهذه الأسر بصورة أكثر. وفي الوقت نفسه، سجلت الليرة السورية أدنى مستوى لها في التاريخ عند 15500 ليرة مقابل الدولار، قبل أن تنتعش قيمتها قليلاً لتبلغ 14100 ليرة سورية، أي انخفاض بنسبة 80 في المائة في القيمة منذ شهر مايو/أيار. وأثبت الوضع للسوريين أن المراسيم الاقتصادية الصادرة عن القصر الرئاسي لن تحسّن حياتهم، ما دفع بالكثيرين إلى الاحتجاج في الشوارع.

وصادف الرابع من أيلول/سبتمبر مرور ثماني سنوات على مقتل الشيخ الدرزي البارز وحيد البلعوس، وهو الحادث الذي ألقى العديد من السكان المحليين باللوم فيه على قوات الأسد. وخلال المظاهرات التي جرت في هذه الذكرى، مزّق المتظاهرون ملصقاً للأسد وألحقوا أضراراً بتمثال والده الراحل. وبرزت أعمال مماثلة مناهضة للنظام خلال احتجاجات أخرى أيضاً. فقد أزيلت صور الأسد في مختلف أنحاء السويداء، بما فيها المجتمعات الريفية مثل الكفر. وفي 29 آب/أغسطس، أغلق المحتجون في مدينة السويداء مكتب أعضاء مجلس الشعب في المحافظة، بحجة أن "لا فائدة" من ممثليهم. وبصورة مماثلة، استخدم السكان المحليون معدات اللحام لإغلاق البوابة الرئيسية لقيادة فرع حزب "البعث" في المدينة قبل ذلك بيومين، كما تم إغلاق فروع أخرى للحزب في جميع أنحاء المحافظة.

ومن السمات الأخرى للاحتجاجات الجنوبية الرسائل التي تستحضر القومية الدرزية وترفض التدخل الخارجي في الشؤون المحلية - سواء من قبل النظام أو "حزب الله" اللبناني أو روسيا أو جهات فاعلة أخرى. على سبيل المثال، رفع السكان المحليون في نمرة ملصقات لسلطان الأطرش، الزعيم الدرزي التاريخي الذي قاد الحملة ضد فرنسا في عشرينيات القرن الماضي. واستحضرت المستشارة الإعلامية للأسد، لونا الشبل - وهي

درزية من السويداء - إرث الأطرش بطريقة مختلفة، معتبرةً على ما يبدو أن الزعيم الراحل ما كان ليوافق على المظاهرات الحالية. وفي الاحتجاجات، ظهرت أيضاً صور يوسف العظمة، وهو شخصية تاريخية أخرى شاركت في الحملة ضد الفرنسيين.

واتخذت الاحتجاجات ضد التدخل الخارجي أشكالاً متعددة. فبعض الملصقات المحلية اتهمت "قوات سوريا الديمقراطية" التي يقودها الأكراد بسرقة السكان المحليين. وسخر ملصق آخر يحمل توقيع "أحفاد سلطان الأطرش" من الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، حيث جاء فيه: "مشروعكم القذر وإرهابك لن يمر..". ونددت لافتة احتجاجية في السويداء بالعدوان الروسي، قائلةً: "الشعب السوري والشعب الأوكراني يعانيان من القتلة نفسهم". وكُتب على لافتة أخرى: "مطالبنا خروج النظام وإيران وأمريكا". وعلى نحو مماثل، أفادت بعض التقارير أن هتاف "ارحل يا بشار مع إيران وروسيا" أصبح شائعاً خلال المظاهرات، حيث وصف بعض المتظاهرين الأسد بأنه "صانع الكبتاغون"، في إشارة إلى دور النظام في التهريب المتفشي للمخدرات.

ويتم تسليط الضوء على موسكو على خلفية مساعدتها في إعادة الجنوب إلى سيطرة الأسد. وفي الواقع، لا تزال وحدات من الشرطة العسكرية الروسية و"مجموعة فاغنر" منتشرة في المنطقة. أما إيران، فتدير من جهتها ما لا يقل عن خمسة عشر مركزاً عسكرياً في السويداء، وقد استغلت الوضع الاقتصادي المتردي في الجنوب لتجنيد أفراد لتهريب المخدرات.

وفي غضون ذلك، تنقسم مشْيَخة العقل، الهيئة الروحية العليا للدروز في السويداء، بشأن الاحتجاجات. فقد أعرب اثنان من كبار رجال الدين الثلاثة في الهيئة، وهما حكمت الهجري وحمود الحناوي، عن دعمهما للمظاهرات ضد النظام. ولكن رجل الدين الثالث، وهو يوسف جربوع، حافظ على موقفه المؤيد للأسد، مدعياً أن "أهالي السويداء لن يخرجوا عن قرار الدولة السورية". وبعيداً عن ترديد الشعارات الاحتجاجية، كان جربوع أحد جهات الاتصال الرئيسية للنظام في السويداء. ففي 19 آب/أغسطس، استضاف محادثات بين محافظ ريف دمشق، صفوان سليمان أبو سعدة، وهو درزي من السويداء، وعدداً من الوجهاء المحليين في محاولة لتخفيف حدة التوترات المستمرة.

ومن جهته، اجتمع الشيخ الهجري بمحافظ السويداء، بسام بارسيك، في 23 آب/أغسطس الماضي للتفاوض على إنهاء المأزق. وفي اليوم التالي، قلل بيان صادر عن مكتب بارسيك من أهمية احتمال قيام أجهزة أمن النظام باستخدام العنف ضد المتظاهرين، واصفاً هذه الشائعات بأنها "عارية تماماً عن الصحة". ومع ذلك، على الرغم من كونه محافظ السويداء، فإن بارسيك هو سني شركسي من القنيطرة، لذلك من المرجح أن ينظر النظام إلى المحافظ الدرزي أبو سعدة على أنه يتمتع بمصداقية أكبر لدى الوجهاء الدروز على الأرض.

- رد النظام

بغض النظر عن الدبلوماسية المحلية، فإن معظم المسؤولين في دمشق التزموا الصمت نسبياً حتى الآن تجاه الاحتجاجات. وفي 29 آب/أغسطس، استضاف رئيس الوزراء، حسين عرنوس، اجتماعاً لمجلس الوزراء السوري ركز على اهتمام الحكومة في برفع "مستويات المعيشة لموظفي الدولة."

لكن نهج الاستراتيجية الإعلامية الذي يتّبعه النظام هو (حرفياً) قصة مختلفة. ففي 30 آب/أغسطس، أفادت صحيفة "الوطن" الموالية للحكومة أن مستويات الطحين والوقود يُفترض أن تكون "طبيعية" في السويداء. وعلى صعيد آخر، زعمت الصحيفة أن "أقل من 150 شخصاً" شاركوا في احتجاج كبير في 29 آب/أغسطس، ثم ضخّمت تعليق الشيخ جربوع حول "عدم الانحراف" عن قرارات الدولة. وبالمثل، استخدمت لونا الشبل صفحتها على فيسبوك للتقليل من حجم المظاهرات ووصفت المحتجين بـ"المرتزقة."

وعلى صعيد الرد الأمني، لم يطلق النظام النار على متظاهري السويداء حتى الآن، لكن التوترات آخذة في التصاعد. ففي 28 آب/أغسطس، أطلقت بعض عناصر (قوى الأمن) طلقات تحذيرية عندما حاول السكان المحليون إزالة صورة للأسد في شهبا. ونظراً لاحتدام الوضع، أفادت

بعض التقارير أن القيادة العسكرية قررت رفض أي طلبات إجازة مقدمة من الوحدات في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تشير مصادر المعارضة المحلية إلى أن هناك احتمال بأنه قد تم نقل أفراد ميليشيا مرتبطين بـ"الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" من دير الزور إلى مواقع في جنوب البلاد. ولم يتضح بعد ما إن كان النظام سيحاول انتظار انتهاء هذه الاحتجاجات أو البدء بإطلاق النار على المتظاهرين على أمل نزع فتيل أكبر حركة شعبية ضد حكمه في السنوات الأخيرة. أما الخيار المحتمل الآخر فهو اللجوء إلى الاغتيالات التي تستهدف المسؤولين البارزين الذين ينتقدون النظام.

وتعود الاحتجاجات الكبرى الأخيرة التي شهدتها السويداء إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، عندما اقتحم مئات السكان المحليين مبنى عاصمة المحافظة، وأشعلوا النيران في داخله، وأتلفوا صور الأسد. وكما هو الحال في الجولة الحالية، اندلعت تلك الاحتجاجات بسبب أزمة الوقود والتدهور الاقتصادي العام، وقد تفاقم كلا العاملين منذ ذلك الحين. وتمكنت دمشق من إخماد انتفاضة عام 2022 من خلال اتباعها نهج الترهيب والترغيب. وبعد أن أمر النظام الجنود بإطلاق النار على المتظاهرين (مما أدى إلى مقتل شخص واحد)، أفادت بعض التقارير أن النظام كلف رئيس الوزراء بطمأنة السلطات المحلية بأنه سيتم إرسال المزيد من الديزل والكهرباء إلى السويداء للتخفيف من حدة النقص. وحتى لو كانت مثل هذه الخطط قائمة فعلياً، فمن غير المرجح أن يتم تنفيذها على الإطلاق. وبينما أيد العديد من سكان السويداء مطالب حركة كانون الأول/ديسمبر بإصلاح هذه المشاكل، فإن عدد قليل فقط مستعد لاتخاذ إجراءات من شأنها المخاطرة بالمزيد من القمع الأمني.

- الرد الأمريكي

وحتى الآن، لم تُدلِ إدارة بايدن بتصريحات تُذكر بشأن هذه التطورات. فقد ذكر إيثان غولدريتش، كبير المسؤولين عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية، المظاهرات خلال اجتماع مع ناشطي المعارضة السورية في تركيا في 4 أيلول/سبتمبر. وفي الكونغرس الأمريكي، صرّح النائب الجمهوري عن ولاية ساوث كارولينا، جو ويلسون، الذي يُعد من أبرز مراقبي الملف السوري، أن الاحتجاجات "ألهمت العالم وأظهرت أن سوريا ليس لها مستقبل ولن تستقر أبداً في عهد الأسد". ويشارك ويلسون أيضاً في رعاية "قانون منع التطبيع مع نظام الأسد" الجديد.

ومع ذلك، قد يكون من غير الحكمة أن يصدر المسؤولون الأمريكيون بيانات عامة لدعم دعوات المتظاهرين إلى تغيير النظام. كما ورد آنفاً، تضمنت المواضيع الرئيسية للمظاهرات معارضة التدخل الخارجي، بما في ذلك تدخل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كبيرة ولا ينبغي تجاهل معاناة السكان المحليين، فمن غير المرجح أن يسقط النظام بسبب المشاكل الاقتصادية وحدها.

ومع ذلك، فإن الوضع يمنح واشنطن وشركاؤها في المنطقة نافذة أخرى لاستخدام النفوذ الاقتصادي والعقوبات للحصول على تنازلات من الأسد على طاولة المفاوضات. وعند الاستجابة للزلزال الكارثي الذي ضرب سوريا وتركيا في شباط/فبراير الماضي، سارعت الحكومة الأمريكية إلى إصدار "الرخصة العامة 23" الخاصة بسوريا، التي وفرت نافذة مدتها 180 يوماً من الإعفاءات من العقوبات للمعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة. ولسوء الحظ، تمت صياغة الرخصة بصورة واسعة للغاية، إذ لم تقدم تعريفاً واضحاً لـ"الإغاثة من الزلزال"، وسمحت بإجراء معاملات مباشرة مع حكومة الأسد، ودفعت بالكثير من الدول الإقليمية إلى الاستنتاج بأن لديها الضوء الأخضر للتطبيع مع النظام.

ولحسن الحظ، أصر الزعماء العرب منذ ذلك الحين على أن تقدم دمشق تنازلات معينة مقابل هذا التطبيع، مثل اتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب الكبتاغون. وعلى الرغم من أن الأسد تظاهر بتأييد هذه المطالب، إلّا أنه لم يبدِ أي استعداد فعلي لتنفيذ مثل هذه الإصلاحات أو إشراك المعارضة السياسية السورية، وبذلك أثار حفيظة بعض المسؤولين في المنطقة وأبطأ عملية التطبيع. كما أدى ميله إلى رفض التنازلات بشكل صارم إلى زيادة دعم الحزبين الأمريكيين لتجديد عقوبات "قانون قيصر"، الأمر الذي من شأنه أن يحد من حجم استثمارات دول الخليج الغنية، في الاقتصاد السوري.

ومع تزايد الأفعال المعارضة في مناطق الأقليات ذات الأهمية التاريخية للنظام في السويداء وفي صفوف العلويين على الساحل، قد يكون الأسد أكثر استعداداً لتقديم تنازلات كبيرة. ويتمثل أحد الاحتمالات بتعاون الدول الإقليمية مع واشنطن لتحديد (صياغة) إعفاءات من العقوبات ضيقة النطاق وخاصة بالمشاريع، للمبادرات التي تساعد على التخفيف من معاناة الشعب. ولكن لا يمكن الموافقة على ذلك ما لم ينفذ الأسد جانبه من الصفقة - وعلى وجه التحديد، إطلاق سراح السجناء، وإجراء مفاوضات بموجب "قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254" لإنهاء الحرب، والانخراط مع المعارضة السورية بشأن تعديلات الدستور، بين أمور أخرى. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يسقط النظام في أي وقت قريب، إلا أن الاحتجاجات المتزايدة في المناطق الموالية تقليدياً للنظام قد ترغم الأسد على التدخل في بعض الأمور.

المصدر:معهد واشنطن

دير الزور محاصرة بين القيادات المحلية الفاسدة والحوكمة الخارجية

معهد واشنطن

عمر ابو ليلى

(اللغة الانجليزية و العربية) 04 ايلول 2023

نص المقال: في يوم الأحد 27 آب/أغسطس، تمت دعوة قائد "مجلس دير الزور العسكري"، أبو خولة، بالإضافة إلى عدد من قادة الصف الأول في المجلس، للقاء قائد "قوات سوريا الديمقراطية" ("قسد")، مظلوم عبدي، في محافظة الحسكة المجاورة.

ولكن الاجتماع الذي كان من المفترض أن يركز على إيجاد حل للتوترات المستمرة بين الطرفين، انتهى باعتقال قادة المجلس، ولاحقًا، عزل أبو خولة والقادة الذين اعتُقلوا معه من مناصبهم.

وتعود الحادثة إلى خلاف نشب بين قائد في "قسد" يدعى روني و"مجلس دير الزور العسكري" في وقت سابق من هذا الشهر، بسبب رفض المجلس بعض القرارات السياسية. وتصاعد التدخل إلى اشتباكات خطرة استمرت لساعات وأسفرت عن وقوع قتلى من الجانبين. وفي نهاية المطاف، تم احتواء الحادثة بالكامل ووقف العمليات العدائية.

تجّددت الاشتباكات بين الطرفين في 27 آب/أغسطس في إثر اعتقال أبو خولة، وامتد القتال ليشمل حاليًا مناطق واسعة في ريف دير الزور الشرقي والشمالي. وقد نتج عن ذلك المزيد من الخسائر في الأرواح من الطرفين وفي صفوف المدنيين أيضًا.

وفي حين تسيطر "قسد" رسميًا على منطقة دير الزور، يحظى "مجلس دير الزور العسكري" بدعم أكبر من سكان الريف، وذلك لأن السكان المحليين، الذين ينتمون إلى القبائل، يشكلون الغالبية العظمى من عناصر المجلس، ولأنه تأسس في إطار القتال المحلي ضد تنظيم "داعش" في عام 2018.

- أبو خولة و"قوات سوريا الديمقراطية": زواج المصالح

مع ذلك، يُعد اختيار "قسد" دعم أبو خولة وتعزيز سيطرته على "مجلس دير الزور العسكري" أمرًا مثيرًا للتساؤل. ينتمي أبو خولة إلى عشيرة البكير، إحدى أبرز عشائر شمال شرق سوريا. وبعد اندلاع المعارك بين "قسد" وتنظيم "داعش" في المنطقة، اعتبرت "قسد" أبو خولة الأجدر والأنسب لتمثيل العرب في صفوفها. بيد أن تعيينه لاقى رفضًا من السكان المحليين في البداية بسبب خلفيته. فقبل اندلاع الثورة السورية في عام 2011، عُرِف أبو خولة محليًا بقيادته مجموعة تمارس نشاطًا غير قانوني، لا سيما سرقة السيارات والدراجات النارية. وكانت هذا المجموعة تمارس عملياتها بشكل أساسي في ريف دير الزور الشمالي الذي يربط محافظة دير الزور بالحسكة.

استغل أبو خولة إيرادات تلك الأنشطة لتعزيز قوة مجموعته، وفرض رسوم على الأفراد المنخرطين في قطاع النفط المحلي. وبسبب أفعاله وسمعته السيئة، لم يحظَ بقبول من الفصائل العسكرية في دير الزور، بما في ذلك "الجيش السوري الحر"، بين عامي 2011 و2014، عندما تطورت الثورة إلى صراع مسلح مع نظام الأسد. ونتيجة لذلك، لم يجد أبو خولة مكانًا له في قوى المعارضة إلا بعد سنوات عبر "قوات سوريا الديمقراطية"، عندما أطلقت حملاتها العسكرية ضد تنظيم "داعش."

والتزم أبو خولة، على الرغم من سوء سمعته، بسياسات وأوامر "قسد" في ما يتعلق بإدارة شؤون دير الزور، ونجح في الحفاظ على علاقته معها لسنوات. وساهم هذا التفاهم بين الطرفين في تمكين أبو خولة، الذي اكتسب سلطة عسكرية وإدارية واسعة في مختلف أنحاء دير الزور. واستطاع أيضًا في السنوات التالية الحصول على مكاسب أكثر مما كان يتوقع، وزاد من نفوذه وثروته، لا سيما عبر سيطرته على المعابر النهرية بين ضفتي نهر الفرات الشرقية والغربية.

إلا أن طموح أبو خولة لم يتوقف عند هذا الحد، إذ وضع نصب عينيه مناصب أخرى غير دوره كقائد عسكري في دير الزور. فقد شكّل قاعدة أتباع محلية ونصّب نفسه زعيمًا قبليًا يُنتظَر من باقي القبائل أن تستمع إليه وتطيعه، وأدت هذه الجهود إلى عزل قيادات قبلية أخرى. وفي الآونة الأخيرة، تم تسريب عدد من الرسائل الصوتية، يُزعَم أنه استخدم فيها لغة مسيئة للغاية في حديثه عن شيوخ قبائل بارزين في المنطقة. ومع ذلك، ظل يتصرف باعتباره الزعيم القبلي الرئيسي، مستفيدًا من منصبه كممثل محلي في نظام حكم يعتبره سكان دير الزور إلى حد كبير دخيلًا عليهم.

ويوضح انهيار هذه العلاقة مؤخرًا حدود ترتيبات العمل هذه بين الطرفين. فقد أصبح أبو خولة الآن متمردًا على "قسد"، ويقوم بحشد مؤيديه وتأجيج الغضب المحلي ضدها. أما "قسد" فتحصد حاليًا ما زرعته، إذ كانت تدرك جيدًا سمعة أبو خولة السيئة في دير الزور قبل تعيينه.

وتُعد التطورات الجارية في دير الزور خير دليل على أن الوضع في شمال شرق سوريا أشبه بقنبلة موقوتة. وتزداد هشاشة النهج الذي تتبعه "قسد" في هذه المنطقة وعدم واقعيته، كما يتضح أنه لولا الوجود الأمريكي في دير الزور لانهار استقرارها النسبي على الفور. ويبدو أن "قسد" عاجزة وحدها عن التصدي للتهديدات الخطيرة التي تواجهها، مثل خلايا "داعش" أو الميليشيات الإيرانية والروسية أو نظام الأسد. لقد ثبت أن الوجود الأميركي المستمر على الأرض هو الضامن لاستقرار المنطقة حتى الآن.

- تحديد السياسة الأمريكية في دير الزور

شاركتُ في الكثير من النقاشات السياسية الرفيعة المستوى بين مسؤولين أميركيين وشخصيات قبلية ومحلية. ولطالما أعربت القبائل عن إحباطها من لجوء الولايات المتحدة إلى الأكراد في تحديد سياستها في دير الزور ذات الأغلبية العربية. وفي حين يمكن تفهّم هذا الموقف نظرًا إلى اعتماد الولايات المتحدة على الأكراد في الحرب مع "داعش"، تقدّم المجتمع المحلي العربي في دير الزور بتوصيات ومطالب معقولة في هذه النقاشات، استجابت غالبًا لمقتضيات السياسة التي حددتها الولايات المتحدة.

وكان مطلبهم الأساسي الاعتماد على الأصوات المعتدلة التي تمثلهم فعليًا، وليس على الدخلاء كالأكراد أو الفاسدين في دير الزور مثل أبو خولة. ولكن أحدًا لم يستمع إلى تلك المطالب، وبقي الناس في مختلف أنحاء البلاد عالقين بين خيارات أسوأ من بعضها بعضًا. هذه هي المشكلة الأساسية التي يواجهها شرق سوريا، وبخاصة دير الزور، نظرًا إلى غياب الوجود الكردي في المنطقة، خلافًا لمنطقة الحسكة المختلطة. ربما سلطت الاشتباكات الأخيرة الضوء على هذه الدينامية، إلا أن هذه القضايا تتفاقم منذ سنوات، ومن غير المرجح أن تشكل المناوشات الحالية التداعيات الوحيدة لهذه الدينامية التي تزداد خطورة. ومن أجل معالجتها بشكل فعّال، لا بد من معالجة نقطتين رئيسيتين:

1.إعادة صياغة سياسة حقيقية في شمال شرق سوريا:

يجب على الولايات المتحدة وضع سياسة شاملة وثابتة لمنطقة شمال شرق سوريا البالغة الأهمية المتاخمة للعراق. وعند وصف التدابير الأمنية للسكان المحليين، يجب إطلاع الأشخاص الأكثر تأثرًا بها على الرؤية الطويلة المدى والاستراتيجية الأشمل. إن تقييم التهديدات الحقيقية في المنطقة بشكل دقيق، بما في ذلك تنظيم "داعش" والميليشيات الإيرانية والروسية ونظام الأسد، والتواصل مع زعماء القبائل المحلية للمساعدة في حماية منطقة شرق الفرات بسواعِد سكانها، يمكن أن يساعد في دحض التصوّر السائد بأن هذه المنطقة متروكة للقوى الخارجية الأخرى لتعبث بها كما تشاء.

2.إنشاء قنوات اتصال مباشرة

هذا الأمر ضروري للتغلب على المخاوف المحلية وتمكين القادة المحليين. ولهذه الغاية، ينبغي على واشنطن تعزيز التواصل المباشر بين السكان العرب وأصحاب النفوذ الرئيسيين في المنطقة، والذي لا يشمل الأفراد الفاسدين. ويجب تحديدًا عقد اجتماعات منتظمة بين التحالف والسكان المحليين للاستماع إلى احتياجاتهم والعمل على تلبيتها بشكل فعال والتخفيف من حدة التوترات القائمة.

في سبيل ذلك، يجب على ممثلي الولايات المتحدة تعزيز فهمهم للديناميات القبلية، والتعامل معها على أساس الاحترام وإشراك الأطراف كافة في شمال شرق سوريا بصورة هادفة. كما ينبغي عليهم منع قيادة "قسد" من التدخل علنًا في إدارة دير الزور، والنظر في منح المحافظة قدرًا أكبر من الحكم الذاتي، أو تقديم التحالف الدولي ضمانات حقيقية بإشراك السكان المحليين بصورة أكبر في هيكليات الحكم الخاصة بهم.

يمكن بذل المزيد من الجهود لإشراك جيل الشباب المتعلم في المنطقة وتمكينه في نهاية المطاف، ليصبح جيلًا يهتم بالاستقرار والأمن وحماية المنطقة. وعلى نحو مماثل، تبرز حاجة ماسة إلى استراتيجيات مكافحة الفساد. تساعد هذه الجهود على بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها ويفتقر إليها حاليًا سكان دير الزور الحيوية.

المصدر:معهد واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces